

تمويل المؤسسة زيادة رأس مال شركة المساهمة نموذجا "دراسة مقارنة"

Enterprise financing Increasing the capital of a joint stock company as a model "a comparative study"

د. حساين محمد

د. بن قاد محمود أمين

أستاذ محاضراً كلية الحقوق

أستاذ محاضراً كلية الحقوق

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

mohamed.hassaine@univ-mosta.dz

Benkada31000@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/06/03

تاريخ القبول: 2022/05/13

تاريخ الاستلام: 2021/09/18

الملخص: يعتبر تمويل المؤسسة من المسائل المهمة التي يضمن استمرارها، وزيادة رأس مال شركة المساهمة يعد من الآليات التي تكفل تمويلها، وتتجلى أهمية هذه العملية في أن الشركة تحصل على التمويل دون الحاجة إلى الاستدانة.

ويستخلص من هذه الدراسة أن عملية زيادة رأس مال شركة المساهمة قد تتحقق بالحصول على أموال غير التي تحوزها الشركة فتكون عن طريق التمويل الخارجي، وقد تتم من الأموال التي هي تحت تصرف الشركة فتكون زيادة رأس المال عن طريق التمويل الداخلي.

الكلمات المفتاحية: شركة مساهمة، رأس المال، زيادة رأس المال، تمويل خارجي، تمويل خارجي.

Abstrat:

The financing of the company is one of the important issues that guarantees its continuity, and the increase in the capital of the joint-stock company is part of the mechanisms that guarantee its financing. The importance of this process is that the company obtains financing without the need to go into debt.

It is concluded from this study that the operation of increasing the capital of a joint-stock company can be carried out by obtaining funds other than those owned by the company, through external financing, and it can be done from of funds that are available to the business. company, the capital increase will therefore be carried out by internal financing.

Keywords : Joint-stock company, capital, capital increase, external financing, internal financing.

1. مقدمة:

تعتبر شركات المساهمة الشكل النموذجي للمشاريع الكبيرة الحجم والتي تستلزم الضخامة في رؤوس الأموال¹. والنموذج الأمثل لشركات الأموال، على اعتبار أنها تتكون أساسا، من أجل تجميع رؤوس الأموال بغية القيام بمشاريع معينة بصرف النظر عن الاعتبار الشخصي. وهي الحلقة التي يجتمع حولها رجال الأعمال والاقتصاد والمصارف والضمان والنقل والقانون وسواهم، من أجل تحديد الأطر المناسبة للاستثمار، فيجدون فيها الإطار الأمثل، لما تهيئه من سبل للادخار العام، وتركيز لرؤوس الأموال، وحرية في تداول الأسهم، وفي إمكانية مساهمة مختلف الشرائح الاجتماعية، للانضمام إليها، والتدخل في تكوينها، واستثمار أموالهم فيها².

يقسم رأس مال شركة المساهمة إلى أسهم متساوية القيمة، سهلة التداول، تتحدد مسؤولية المساهم فيها بقدر ما يملكه من أسهم، ولا تتأثر بخروجه منها أو بوفاته أو إفلاسه أو الحجر عليه. وهي بذلك الأداة المثلى التي خلفتها الرأسمالية لتجميع المدخرات من أجل إنشاء واستغلال المشاريع الكبرى³.

ويعتبر رأس مال شركة المساهمة عبارة عن مجموع الأموال التي التزم المساهمون بأدائها للشركة عند اكتتابهم في أسهمها. فهو الوسيلة التي بواسطتها يسعى القائمون بالإدارة إلى تنفيذ الغرض الذي تأسست من أجله الشركة، وتحقيق الغاية المبتغاة من ذلك. فبعد أن تباشر الشركة نشاطها، وتتطور أعمالها، قد تتعرض كأي وحدة اقتصادية للعديد من المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر في ذمتها المالية سلبا أو إيجابا. مما يضطرها إلى البحث عن

1 - طبقا لنص المادة 594 من القانون التجاري الجزائري يكون رأسمال شركة المساهمة خمسة ملايين دينار جزائري إذا تم تأسيسها باللجوء العلي للادخار، ومليون دينار جزائري في حالة التأسيس الفوري أي دون اللجوء العلي للادخار.

2 - إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، ج. 7، تأسيس الشركة المغفلة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2000، ص. 5.

3 - محمد فريد العربي، الشركات التجارية، المشروع التجاري بين وحدة الإطار القانوني وتعدد الأشكال، دار الجامعة الجديدة، ص. 140، ف. 153.

مصادر للتمويل؛ الذي قد يكون مصدره خارجياً، كما يمكنها أن تعتمد على موجوداتها وقدراتها الذاتية وبالتالي يكون تمويلها من مصدر داخلي.

ومن بين المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الذمة المالية للشركة عملية زيادة رأس المال⁴، التي تعتبر وسيلة من وسائل تمويل شركة المساهمة. وتجدر الملاحظة أنه بمجرد ذكر عملية زيادة رأس مال شركة المساهمة يتبادر إلى الذهن أن تحقيق هذه العملية تتطلب الحصول على أموال جديدة، وبالتالي يكون تمويل الشركة في هذه الحالة من مصدر خارجي.

ولكن في الحقيقة عملية زيادة رأس المال لا تتم في جميع الحالات عن طريق حصول الشركة على أموال سواء كانت نقدية أو عينية، بل تتعدد وتختلف طرق ومصادر تنفيذ هذه العملية، وبالتالي يختلف مصدر تمويل شركة المساهمة بإتباع هذه العملية بين خارجي وداخلي. وعليه سيتم من خلال هذه الدراسة التطرق لأسباب زيادة رأسمال شركة المساهمة وشروطه، وكذلك تبيان طرق تحقيق هذه العملية، ومتى تكون وسيلة من وسائل التمويل الخارجي ومتى تكون وسيلة من وسائل التمويل الداخلي.

أهداف الدراسة: يتمثل الهدف من الدراسة تبيان كيفية قيام شركة المساهمة بعملية رأس المال، وكذلك الطرق التي يتم بها، بالإضافة على كيفية تحقيقه.

أهمية الدراسة: تتجلى الأهمية والفائدة من هذه الدراسة توضيح أن عملية زيادة رأسمال شركة المساهمة تعتبر عملية من عمليات التمويل، ولتحقيقها لا تحتاج شركة المساهمة في جميع الحالات إلى البحث عن مصادر خارجية للتمويل وتحقيق هذه العملية، وإنما يمكن أن تنع عن طريق التمويل الداخلي.

المنهج المتبع: لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وكذلك المنهج التحليلي، بالإضافة على المنهج المقارن.

إشكالية البحث: ما هي أسباب زيادة رأسمال شركة المساهمة، وما هي طرقه وإجراءاته، ومتى يكون وسيلة من وسائل التمويل الخارجي ومتى يكون وسيلة من وسائل التمويل الداخلي؟

⁴ - نغم حنا رؤوف ننبس، النظام القانوني لزيادة رأس مال الشركة المساهمة، دار الثقافة القانونية، 2002، ص. 39 و40.

2. أسباب زيادة رأس مال شركة المساهمة وشروطه

تلجأ شركة المساهمة إلى تكييف قدرتها المالية بما يتفق والأوضاع الجديدة التي تحيط بها، والتي توجب تغيير رأس مالها بالزيادة، بحيث تتعدد الأسباب التي تدفعها للقيام بهذه العملية، مراعية في ذلك جملة من الشروط.

1.2 أسباب زيادة رأس مال شركة المساهمة

تتعدد وتختلف أسباب زيادة رأس مال شركة المساهمة باختلاف الهدف الذي تتوخى تحقيقه من خلال هذه العملية، من هذه الأسباب ما يلي:

1- توسيع نشاط الشركة: قد تلجأ الشركة إلى زيادة رأس مالها عندما تحقق نجاحا في أعمالها فترغب في توسيع نشاطها، الأمر الذي على أساسه يصبح رأس مالها غير قادر على مواجهة هذا التوسع، ويتطلب ذلك في أغلب الحالات إضافة رؤوس أموال جديدة لتمويل مشاريعها، مما يضطرها إلى زيادة رأس مالها .

2- سوء تقدير المؤسسين لرأس مال الشركة عند تأسيسها: يمكن أن تلجأ الشركة إلى زيادة رأس مالها في حالة ما إذا أساء المؤسسون أثناء مرحلة التأسيس تقدير الأموال المطلوبة، وذلك عندما يكون تقديرهم لها بمستوى أقل مما يتطلبه نشاط الشركة، فيتبين عدم كفاية رأس المال لتحقيق المشروع الذي تأسست الشركة من أجله.

3- دفع مطالبة المساهمين بالحصول على الاحتياطي: تسعى الشركة أثناء حياتها إلى تكوين احتياطات، التي تعتبر أرباحا صافية غير موزعة تحتفظ بها لحساب المساهمين فتصير مدينة لهم بها . وللحيلولة دون مطالبتهم بتوزيعها باعتبارها متأتية من الأرباح التي حققتها، تلجأ إلى تحويلها إلى رأس مال وذلك بتحويلها إلى أسهم توزع مجانا على المساهمين.

4- رغبة المساهمين بالحصول على أسهم بدلا من الحصول على أرباح: في بعض الحالات يرغب المساهمون أن يحصلوا على أسهم جديدة في الشركة عوضا عن الأرباح، فتقوم الشركة بإصدار أسهم جديدة مقابل الأرباح التي كان من المفروض أن توزع عليهم، وبالتالي تقدم على زيادة رأس مالها.

5- زيادة رأس المال من أجل سداد الديون: قد يتعذر على الشركة في بعض الحالات سداد الديون التي تكون على ذمتها والتي حل أجلها، لذا يمكنها من أجل الوفاء بها أن تلجأ إلى زيادة رأس مالها من أجل سدادها، فيزداد بمقدار هذه الديون، وتمنح للدائنين أسهما في مقابل ذلك.

6- زيادة رأس المال من أجل تجنب الآثار المترتبة على التضخم: يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع في معدلات الأسعار، كما يعرف بأنه انخفاض القدرة الشرائية للنقود، بمعنى آخر التضخم هو فقدان النقود لقوتها الشرائية مقارنة مع ما يمكن شراؤه من السلع والخدمات. وبالتالي عندما يكون التضخم حاداً، فإنه تصبح قيمة النقود أقل مما كانت عليه سابقاً بسبب الارتفاع في مستويات الأسعار للسلع. وبالتالي يصبح رأس مالها لا يكفي لتحقيق الغرض الذي من أجله تأسست ولا يلبي حاجتها من سلع وخدمات مباشرة نشاطها الأمر الذي يضطر الشركة إلى زيادة رأس مالها.

2.2 شروط زيادة رأس مال الشركة

تتجلى شروط زيادة رأس مال شركة المساهمة فيما يلي:

1- سداد رأس المال بكامله: يجب سداد كامل رأس مال الشركة التي تريد زيادة رأس مالها. وهذا الشرط بدوي إذ المنطق يقتضي أن تستوفي الشركة أولاً ما تبقى من القيمة الاسمية للأسهم الممثلة لرأس المال قبل أن تفكر في زيادته⁵، وهذا ما ورد في المادة 693 من القانون التجاري الجزائري بنصها: "يجب تسديد رأس المال بكامله قبل القيام بأي إصدار لأسهم جديدة واجبة التسديد نقداً وذلك تحت طائلة بطلان العملية". ومن خلال هذه المادة يلاحظ أن المشرع اشترط السداد الكامل لرأس المال فقط إذا كانت الزيادة عن طريق إصدار أسهم جديدة ويكون تسديدها نقداً. وعليه وبمفهوم المخالفة إذا كانت زيادة رأس المال عن طريق الزيادة في القيمة الاسمية للأسهم لا مجال لإعمال هذا الشرط باعتبار أنه يفترض في هذه الحالة أن الأسهم قد تم سداد كامل قيمتها من قبل المساهمين وأنهم سيزيدون رأس المال عن طريق زيادة القيمة الاسمية لها. كما أنه لا يشترط أن يكون رأس المال قد سدد بالكامل في حالة زيادة رأس المال عن طريق تقديم أموال عينية، لأنه قد يكون أحد هذه الأموال العينية كمحل تجاري أو مبنى أو براءة اختراع مُهمّاً للشركة في وقت لم يكن المساهمون قد سددوا كامل القيمة الاسمية للأسهم، وبالتالي يجوز زيادة رأس مال الشركة عن طريق تقديم أموال عينية حتى ولو لم يكن المساهمون قد سددوا كامل القيمة الاسمية للأسهم. بالإضافة إلى أنه لا يشترط أن يكون رأس المال قد سدد بالكامل في حالة زيادة رأس المال عن طريق المقاصة مع الديون أو تحويل سندات الاستحقاق إلى أسهم أو ضم الاحتياطي أو الأرباح أو علاوة الإصدار.⁶

⁵ - محسن شفيق، المرجع السابق الذكر، ص. 645، الهامش رقم 3.

⁶ - Ph. MERLE, *Droit commercial- sociétés commerciales*, DALLOZ, 12^{ème} éd., p. 691, n° 564.

2- موافقة الجمعية العامة: تتخذ الجمعية العامة غير العادية قرار زيادة رأس مال الشركة بناء على تقرير رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالات⁷، لأنه يترتب عن القيام بهذه العملية تعديل القانون الأساسي للشركة، وطالما أن اتخاذ قرار التعديل يتخذ فقط من قبل الجمعية العامة غير العادية⁸، فإنها دون غيرها تضطلع باختصاص اتخاذ قرار الزيادة. غير أن النصاب والأغلبية المتطلبين لاتخاذ هذا القرار يختلف باختلاف الطريقة التي سيتم بها زيادة رأس المال.

فإذا تقرررت زيادة رأس المال عن طريق أموال نقدية أو عينية أو بالمقاصة مع الديون فإن الجمعية العامة غير العادية تتخذ قرارها وفقا للنصاب والأغلبية المتطلبين لصحة قراراتها، أي أن يكون عدد المساهمين الحاضرين أو الممثلين يملكون النصف على الأقل من الأسهم في الدعوة الأولى وعلى ربع الأسهم ذات الحق في التصويت أثناء الدعوة الثانية. فإذا لم يكتمل هذا النصاب الأخير جاز تأجيل اجتماع الجمعية الثانية إلى شهرين على الأكثر وذلك من يوم استدعائها للاجتماع مع بقاء النصاب المطلوب هو الربع دائما. ويتخذ القرار بأغلبية ثلثي الأصوات المعبر عنها، على ألا تؤخذ الأوراق البيضاء بعين الاعتبار إذا ما أجريت العملية عن طريق الاقتراع.

أما إذا تمت زيادة رأس المال عن طريق ضم الاحتياطي أو الأرباح أو علاوة الإصدار أو تحويل سندات الاستحقاق فإن الجمعية العامة غير العادية تتخذ قرارها استثنائيا وفقا للنصاب والأغلبية المنصوص عليهما في المادة 675 من القانون التجاري، المتعلقة بالنصاب والأغلبية المتطلبين لصحة اتخاذ قرارات الجمعية العامة العادية، التي يشترط أن يحضرها في الدعوة الأولى المساهمون أو من يمثلهم الحائزين على الأقل ربع الأسهم التي لها الحق في التصويت. ولا يشترط أي نصاب في الدعوة الثانية. وتبث بأغلبية الأصوات المعبر عنها، ولا تؤخذ الأوراق البيضاء بعين الاعتبار إذا أجريت العملية عن طريق الاقتراع⁹.

ولعل السبب الذي دفع المشرع في الخروج عن القواعد العامة الخاصة بصحة تداول الجمعية العامة غير العادية في حالة ما إذا تعلق الأمر باتخاذ قرار زيادة رأس المال عن طريق ضم الاحتياطي أو الأرباح أو علاوة الإصدار هو؛ أنه لا يترتب عن هذه العملية أي إضرار بالمساهمين أو زيادة في

⁷ - المادة 691 من القانون التجاري الجزائري

⁸ - المادة 674 من القانون التجاري الجزائري

⁹ - المادة 675 من القانون التجاري الجزائري

التزاماتهم، لأنه لا ينجم عن هذه العملية دخول مساهمين جدد سيشاركونهم في تقاسم الأرباح والاحتياطيات التي تكون الشركة قد كونتها، ولا الزيادة في التزاماتهم بدفع قيمة الأسهم الجديدة المصدرة في حالة الزيادة عن طريق إصدار أسهم جديدة أو مبلغ الزيادة في حالة ما كانت الزيادة عن طريق الزيادة في القيمة الاسمية للأسهم، بل إن العملية لا تعدوا أن تكون مجرد لعبة كتابية تتمثل في تحويل مبلغ من حساب أو أكثر للاحتياط أو الأرباح أو علاوة الإصدار إلى حساب رأس المال في ميزانية الشركة¹⁰.

أما في حالة الزيادة عن طريق تحويل سندات الاستحقاق إلى أسهم يتجلى السبب في خروج المشرع عن القواعد العامة الخاصة بصحة تداول الجمعية العامة غير العادية في حالة ما إذا تعلق الأمر باتخاذ قرار زيادة رأس المال، في أن هذه الأخيرة ابتداءً عند إصدار هذه السندات هي التي ترخص أو تقرر بناء على تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة أو مجلس المديرين، وعلى تقرير خاص بمندوب الحسابات يتعلق أساسا بالتحويل، إصدار سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم¹¹. ومن ثم تعد كأنها عند اتخاذ قرار إصدار هذا النوع من السندات، قد وافقت على قرار زيادة رأس المال متى طالب حاملو هذه السندات تحويلها إلى أسهم. وبالتالي يعد قرار الجمعية العامة غير العادية بزيادة رأس المال متى طالب أحد حاملي سندات الاستحقاق تحويلها إلى أسهم مجرد تحصيل حاصل وهو الأمر الذي يبرر خروج المشرع على القواعد العامة الخاصة بصحة تداول الجمعية العامة غير العادية وإجازته أن تتخذ قرارها وفقا للنصاب والأغلبية المشترطة لصحة الجمعية العامة العادية.

3- إجراء الزيادة خلال مدة معينة: يجب أن تتم عملية زيادة رأس المال في اجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ انعقاد الجمعية العامة التي اتخذت القرار¹². وتعتبر هذه المدة حدا أقصى لا يجوز بعدها تنفيذ قرار الزيادة وإلا كانت باطلة، ما لم يصدر قرار جديد في هذا الشأن. والحكمة من تحديد هذه المدة إعطاء مجلس الإدارة أو مجلس المديرين نوعا من حرية التصرف في تنفيذ قرار الزيادة. إذ قد تكون حالة السوق غير ملائمة للتنفيذ الفوري لهذا القرار، بإصدار الأسهم الجديدة،

¹⁰. Ph. MERLE, *op. cit.*, p. 693, n° 566: « l'augmentation du capital par incorporation des réserves, bénéfiques ou primes d'émission, elle ne présente aucun de ces avantages puisqu'elle n'est qu'un simple jeu d'écritures, consistant en un virement au compte capital d'une somme prélevée sur un ou plusieurs comptes de réserves ».

¹¹ - المادة 715 مكرر 116 من القانون التجاري الجزائري

¹² - المادة 692 ف. 1 من القانون التجاري الجزائري

فيستحسن إرجاء تنفيذه لفترة من الزمن. غير أن المشرع أراد في الوقت نفسه ألا يؤجل قرار التنفيذ إلى ما لا نهاية، بما قد يترتب عنه من نزاع بين المساهمين ومجلس الإدارة أو مجلس المديرين، فحدد لتنفيذ القرار مدة خمس سنوات بانقضائها دون تنفيذ يسقط القرار من تلقاء نفسه. ولا سبيل بعد ذلك إلى زيادة رأس المال سوى صدور قرار جديد من الجمعية العامة¹³. غير أنه يستثنى من هذا الشرط زيادات رأس المال التي يمكن تحقيقها عن طريق تحويل سندات الاستحقاق إلى أسهم أو إذا مارس أصحاب سندات (قسيمات) الاكتتاب حقهم في الاكتتاب¹⁴، كما أنه لا يطبق هذا الأجل على زيادات رأس المال المقدمة نقدا والناجمة عن اكتتاب أسهم تم إصدارها بعد زوال حق الاختيار¹⁵.

3. طرق زيادة رأس مال شركة المساهمة

تتم عملية زيادة رأس مال شركة المساهمة إما بإصدار أسهم جديدة أو بإضافة قيمة للأسهم الموجودة. ويتحقق ذلك؛ إما عن طريق التمويل الخارجي بواسطة تقديم أموال نقدية أو عينية، وإما عن طريق التمويل الداخلي بواسطة ضم الاحتياطي في رأس المال، وإما عن طريق تحويل الديون أو سندات الاستحقاق إلى أسهم.

1.3 زيادة رأس المال عن طريق التمويل الخارجي

تعتبر هذه الطريقة من طرق التمويل الخارجي، لأنها تؤدي من الناحية الفعلية إلى جلب أموال جديدة تضاف إلى رأس مال الشركة بواسطة تقديم أموال نقدية أو عينية.

1- زيادة رأس مال الشركة عن طريق الأموال النقدية: في بعض الحالات تعرف الشركة بعض الصعوبات المالية وتعجز عن الحصول على التمويل إما من قبل البنوك أو عن استقطاب مكتتبين في سندات الاستحقاق التي تصدرها، في حين أنه يمكنها أن تلقى اهتماما من قبل أشخاص يعينهم أن يكونوا مساهمين فيها. لما تمنحهم هذه الصفة من حقوق في الرقابة على نشاطات الشركة والتدخل في رسم سياساتها وأهدافها، بل وإمكانية أن يكونوا قائمين بالإدارة، وبالتالي الحفاظ على أموالهم من أن يكونوا دائنين.

كما يمكن للشركة أن تلجأ إلى مثل هذه العملية في الحالة التي تكون فيها في وضعية مالية جيدة، لأن الأسهم التي ستصدرها ستلقى رواجاً واهتماماً من قبل المكتتبين حتى لو كانت علاوة

¹³ - محمد فريد العربي، المرجع السابق الذكر، ص. 351، ف. 341.

¹⁴ - المادة 692 ف. 2 من القانون التجاري الجزائري

¹⁵ - المادة 692 ف. 3 من القانون التجاري الجزائري

الإصدار معتبرة¹⁶. بالإضافة إلى أن الشركة إذا كانت في وضعية مالية جيدة وكانت مسعرة في البورصة فإن زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة سيؤدي كثرة الطلب على أسهمها وهو ما ينجم عنه انتعاش سوق تداول الأسهم، ففي هذه الحالة يستحسن أن يكون للمساهمين الحق في الأفضلية في الاكتتاب.

بيد أنه بالرغم لما في هذه الحالة من فائدة تتجلى في الأرباح التي ستتحقق من تداول الأسهم، إلا أنها لا تخلوا من المساوئ تتمثل في أنه في حالة زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة، قد يزداد عدد المساهمين إذا كان الاكتتاب بالأسهم الجديدة من قبل غير المساهمين، فإذا لم تزد أرباح الشركة بعد زيادة رأسمالها، سينتج عنه أن الأرباح الموزعة على المساهمين ستقل لما كانت عليه قبل عملية الزيادة في رأس المال.

2- زيادة رأس المال عن طريق الأموال العينية: في هذه الحالة لا تسعى الشركة إلى تطوير قدراتها التمويلية، بل تريد الحصول على مال عيني بذاته، كمحل تجاري، أو عقار أو براءة اختراع...، ويحصل مقدم هذا المال بالمقابل على أسهم في الشركة.

إن المال العيني المقدم، كما هو الحال في حالة تأسيس الشركة يخضع للتقدير من قبل مندوب أو أكثر مكلفون بتقدير المقدمات العينية يعينهم القضاء بناء على طلب من قبل رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، ويلتزم هؤلاء المندوبون بوضع تقريرهم تحت تصرف المساهمين قبل ثمانية أيام من انعقاد الجمعية العامة غير العادية التي تفصل في تقدير هذه الأموال العينية، فإن صادقت على التقرير فإنها تثبت تحقيق زيادة رأس المال، أما إن خفضت تقدير الأموال العينية فإن تحقيق زيادة رأس المال يتوقف على مصادقة مقدم المال العيني أو وكيله القانوني. وتصبح الأسهم العينية مسددة القيمة بمجرد إصدارها¹⁷.

2.3 زيادة رأس المال عن طريق التمويل الداخلي أو الذاتي

بموجب هذه الطريقة، لا تتم زيادة رأس المال من مصادر تمويل خارجية، بل تتم بواسطة ضم الاحتياط أو الأرباح أو علاوة الإصدار. وهذه الطريقة يعتبرها الفقه مجرد لعبة كتابية تتمثل في

¹⁶ -Ph. MERLE, *op. cit.*, p. 693, n° 566.

¹⁷ - المادة 707 من القانون التجاري الجزائري

تحويل مبلغ من حساب أو أكثر للاحتياط أو الأرباح أو علاوة الإصدار إلى حساب رأس المال في ميزانية الشركة¹⁸، وبالتالي فإن الشركة تمول نفسها بنفسها ذاتيا.

1- زيادة رأس المال عن طريق ضم الاحتياطي: المال الاحتياطي فكرة محاسبية عند محاولة

تعريفه جاء الفقهاء بتعريفين أحدهما واسع والآخر ضيق. فيما يتعلق بالمعنى الواسع يقصد بالمال الاحتياطي كل زيادة في قيمة الأصول الصافية للشركة تظهر عند حلها وتصفيتهما بعد سداد الديون ورأس المال إلى المساهمين أو بمعنى آخر كل زيادة في الأموال الخاصة للشركة تجاوز رأس المال. أما فيما يخص المعنى الضيق يقصد بالمال الاحتياطي المبالغ المقتطعة من الأرباح الصافية التي يتم وضعها تحت تصرف الجمعية العامة لاستخدامها في الأغراض التي يحددها القانون، النظام الأساسي للشركة أو القرار الصادر منها.

والمال الاحتياطي على أنواع ثلاث؛ الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي والاحتياطي الحر. الاحتياطي القانوني هو الاحتياطي الذي يفرضه القانون على كل شركة مساهمة، فقد نصت عليه المادة 721 من القانون التجاري بنصها: "في... الشركات المساهمة يقتطع من الأرباح سندات نصف العشر على الأقل وتطرح منها عند الاقتضاء الخسائر السابقة، ويخصص هذا الاقتطاع لتكوين مال احتياطي يدعى احتياطي قانوني وذلك تحت طائلة بطلان كل مداولة مخالفة. ويصبح اقتطاع هذا الجزء غير إلزامي إذا بلغ الاحتياطي عشر رأس المال".

ولا يجوز بأي حال من الأحوال توزيع الأرباح على المساهمين قبل أن يقتطع منها النسبة التي حددها القانون لتكوين الاحتياطي، وإلا اعتبر هذا التوزيع توزيعا لأرباح صورية¹⁹ يبطل القرار الصادر به من الجمعية العامة، فضلا عن إمكانية المتابعة الجزائية لكل من رئيس شركة المساهمة والقائمون بإدارتها ومديروها العامون طبقا لنص المادة 811 من القانون التجاري²⁰.

18- Ph. MERLE, *op. cit.*, p. 693, n° 566: «l'augmentation du capital par incorporation des réserves, bénéfiques ou primes d'émission, elle ne présente aucun de ces avantages puisqu'elle n'est qu'un simple jeu d'écritures, consistant en un virement au compte capital d'une somme prélevée sur un ou plusieurs comptes de réserves».

19 - المادة 723 من القانون التجاري الجزائري

20 - تنص المادة 811 من القانون التجاري الجزائري: "يعاقب بالحبس من سنة واحدة إلى خمس سنوات وبغرامة من 20000.00 دج إلى 200000.00 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط: 1- رئيس شركة المساهمة والقائمون بإدارتها ومديروها العامون الذي يباشرون عمدا توزيع أرباحا صورية على المساهمين دون تقديم قائمة للجرد أو بتقديم قوائم جرد مغشوشة".

الاحتياطي النظامي هو ذلك الذي ينص القانون الأساسي للشركة على إنشائه، ويتم تكوينه عن طريق اقتطاع نسبة معينة من الأرباح الصافية في كل عام يحددها القانون الأساسي للشركة، كما يعين الحد الذي يجب أن يقف عنده الاقتطاع²¹.

ويجدر التنبيه أن الحكمة من إنشاء الاحتياطي النظامي هو دعم مركز الشركة أثناء حياتها، وغالبا ما يبين القانون الأساسي للشركة الأغراض التي ينبغي تخصيصه لمواجهةها كاستهلاك الأسهم وسندات الاستحقاق أو شراء حصص التأسيس...، ومتى نص القانون الأساسي للشركة على هذا التخصيص فلا يجوز للجمعية العامة العادية تقرير استعماله في غير ما خصص له، وإلا كان قرارها باطلا لمخالفته للقانون التأسيسي للشركة، لأن الأمر يتعلق في هذه الحالة بتعديل هذا الأخير الذي يعد من اختصاصات الجمعية العامة غير العادية²². أما إذا لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصا لأغراض معينة نص عليها في القانون الأساسي للشركة، يجوز في هذه الحالة للجمعية العامة العادية، بعد اقتراح من القائمين بالإدارة بناء على تقرير من مندوب الحسابات، أن تقرر استخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة أو المساهمين.

وفي الأخير، بما أن الاحتياطي النظامي يستمد وجوده من القانون الأساسي للشركة فإن قرار إلغاؤه أو تعديل نسبه يعود للجمعية العامة غير العادية، لأنه - كما سبق القول - يعتبر تعديلا للقانون الأساسي للشركة الذي يعتبر من صلاحياتها.

أما الاحتياطي الحر هو احتياطي لم ينص عليه القانون، كما هو غير منصوص عليه في القانون الأساسي للشركة، وإنما الجمعية العامة العادية، بناء على اقتراح من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين تسعى إلى تكوينه بجانب الاحتياطي القانوني والنظامي²³، فهي التي تحدد النسبة التي تقتطع من الأرباح الصافية لتكوينه، وهي التي تقرر وقف الاقتطاع عندما يبلغ حدا معيناً. وهي تلجأ إليه من أجل انتظام سير الشركة في المستقبل أو مواجهة مخاطر متوقع حدوثها، كما قد يكون الدافع مجرد العمل على توسعة وتطوير المشروع الذي تأسست الشركة من أجله، بيد أن الجمعية العامة العادية غير ملزمة بذكر الغرض المخصص له هذا الاحتياطي في القرار الصادر بإنشائه، لذا يسمى "بالاحتياطي الحر".

²¹ - M. COZIAN, A. VIANDIER et Fl. DEBOISSY, *Droit des sociétés*, Litec, 12^{ème} éd., 2000, p. 315, n° 871.

²² - المادة 674 ق. ت.

²³ - A. MOREAU, *La société anonyme, traité pratique*, T. 1, 2^{ème} éd., 1955, p. 413.

إن لزيادة رأس المال عن طريق ضم الاحتياطي تستطيع الشركة أن تستخدم رأس مالها الاحتياطي بأنواعه المختلفة، لا فرق في ذلك بين احتياطي قانوني ونظامي وحر²⁴. غير أن الشركة في حالة زيادة رأس المال عن طريق ضم الاحتياطي القانوني كله أو بعضه عليها أن تسعى إلى تكوينه مرة أخرى أو تكملته حتى يبلغ الحد الذي يقرره القانون²⁵.

وتتم عملية زيادة رأس مال الشركة عن طريق ضم الاحتياطي بإضافة احتياطي الشركة كله أو جزء منه إلى رأس مالها، وتصدر في مقابل ذلك أسهما توزعها على المساهمين دون مقابل بنسبة مساهمة كل منهم في رأس مالها أي بالتناسب مع ما يملكه من أسهم²⁶ أو تقوم بزيادة القيمة الاسمية للأسهم الحالية.

هذا ويجدر التنبيه أن التكييف القانوني لعملية زيادة رأس المال عن طريق ضم الاحتياطي اختلفت الآراء التي قيلت بشأنه، خاصة عندما يقع التحويل فيها بإصدار أسهم جديدة وتوزيعها على المساهمين؛ فمن الفقه من يرى أن ضم الاحتياطي يقوم على عمليتين متعاقبتين؛ الأولى تتمثل في توزيع الاحتياطي على المساهمين، كل بحسب نصيبه فيها، والثانية تتجسد في التزام كل مساهم بأن يعيد للشركة النصيب الذي وزع عليه وذلك بإجباره على الاكتتاب في أسهم الزيادة، غير أن الشركة بضمها للاحتياطي في رأس المال تختصر هاتين العمليتين في عملية واحدة وتفرضها على المساهمين²⁷.

إن الرأي السابق الذكر يرى جانب آخر من الفقه أنه مخالف للصواب، لأن عملية زيادة رأس المال عن طريق ضم الاحتياطي تتم عن طريق قيود حساسة تعدل رقم رأس المال بالزيادة ورقم الاحتياطي بالتخفيض. فلا يخرج الاحتياطي من ذمة الشركة ليستقر في ذمة المساهمين حتى يقال أن توزيعها قد تم، كما أن الادعاء بأن عملية التوزيع يعقبها إرغام المساهمين على رد الأنصبة الموزعة

24 - أغلب التشريعات العربية تجيز زيادة رأس مال الشركة عن طريق ضم الاحتياطي القانوني والنظامي والحر، ماعدا التشريع الأردني في المادة 113 ف. 2 من قانون الشركات التي تنص على أنه: "إذا أرادت الشركة زيادة رأس مالها بضم الاحتياطي فلا يكون إلا بضم الاحتياطي الاختياري (الحر) وليس الاحتياطي الإجباري أو القانوني والذي ورد ذكره في المادة 186"، أنظر فوزي محمد سامي، المرجع السابق الذكر، ص. 384.

25 - محمد فريد العربي، المرجع السابق الذكر، ص. 364، ف. 351.

26 - نغم حنا رؤوف نيس، المرجع السابق الذكر، ص. 98.

27 - G. RIPERT et R. ROBLOT par M. GERMAIN, *Traité de droit commercial, T. 1, Vol. 2, Les sociétés commerciales*, L.G.D.J., 18 éd., 2002, p.633, n°1953.

عليهم فيها زيادة للالتزامات المساهمين بغير موافقتهم بالإجماع، مما يؤدي إلى تعريض العملية برمتها للبطلان²⁸.

لذا يرى جانب آخر من الفقه أن الشركة بضمها للاحتياطي إلى رأس المال، لا تقوم سوى بتغيير الغرض الذي تم تكوين الاحتياطي من أجله وورصده لغرض آخر.

2- زيادة رأس مال الشركة عن طريق ضم الأرباح: في هذه الحالة عوضا أن تقوم الشركة بتوزيع الأرباح على المساهمين، تقوم بضمها إلى رأس المال وتصدر أسهما جديدة أو تزيد في القيمة الاسمية للأسهم الحالية، لفائدة كل مساهم بحسب نصيبه في رأس مالها.

وفيما يتعلق بالأرباح القابلة للتوزيع هي الأرباح المكونة من الأرباح الصافية للسنة المالية، وبزيادة الأرباح المنقولة، بعد أن تخضع لاقتطاع النسبة التي تكون الاحتياطي القانوني وحصه الأرباح الآيلة للعمال والخسائر السابقة إن وجدت²⁹.

أما فيما يخص الأرباح الصافية فتتكون من الأرباح الإجمالية التي تحصل عليها الشركة خلال السنة المالية، محسوما منها جميع المصاريف والأعباء والتكاليف التي اقتضتها ممارسة نشاطها، بما فيها الضرائب، واقتطاع مبالغ الاستهلاك، أي ما يقابل النقص التدريجي للأصول الثابتة كالمباني والآلات والمعدات، وحسم التكاليف اللازمة لتحقيق الأرباح الناتجة عن العمليات التي قامت بها الشركة. والمخصصات التي تقضي الأصول المحاسبية بحسابها وحسمها من الأرباح قبل أي توزيع³⁰.

3- زيادة رأس المال عن طريق ضم علاوة الإصدار: يقصد بعلاوة الإصدار المبلغ الزائد عن القيمة الاسمية للسهم المحددة في القانون الأساسي للشركة، والتي تُفرض على المكتتبين الجدد بمناسبة زيادة رأس المال من أجل اكتساب صفة المساهم في شركة المساهمة. والهدف منها مزدوج فمن جهة تستخدم لتغطية تكاليف عملية زيادة رأس المال ومن جهة أخرى تستغل لخلق التوازن بين المساهمين القدامى في الشركة والمساهمين الجدد الذين ينضمون إليها بعد إصدار أسهم زيادة رأس المال³¹، لأن هذه الفئة الأخيرة من المساهمين ستتساوى في الحقوق مع الأولى كتوزيع الأرباح للسنة

28 - محسن شفيق، المرجع السابق الذكر، ص. 655، ف. 730.

29 - المادة 722 من القانون التجاري الجزائري.

30 - إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المغفلة، الأسهم، ج. 8، منشورات الحلبي الحقوقية، 2004، ص.

230

31 - Ph. MERLE, *op. cit.*, p. 680, n° 555 : « traditionnellement, on fait observer que la finalité de la prime d'émission est double. D'une part, elle permet de couvrir les frais de

المالية التي ينضمون فيها للشركة وكذلك تلك المنقولة التي لم يتم توزيعها في السنوات السابقة، كما يتساوون معهم في اقتسام الاحتياطات التي تكون قد تكونت ولم يشاركوا في تكوينها.

وفيما يخص الطبيعة القانونية لعلاوة الإصدار اختلف الفقه بشأنها، حيث يرى جانب منه بأنها تعتبر ربحا تتحصل عليه الشركة بمناسبة زيادة رأسمالها، وعللوا ذلك على أساس أن علاوة الإصدار ليست إلا مقابل المزايا التي سيحصل عليها المساهمون الجدد، ومن أهمها حقهم في الحصول على جزء من الاحتياطي التي تقرر الشركة توزيعه، ولما كان الاحتياطي يعتبر أرباحا متراكمة، وبالتالي تعتبر علاوة الإصدار من قبيل الربح³²، زيادة على أنها تزيد من ثروة المساهمين القدامى³³. غير أن هذا الرأي انتقد لأنه ليس بالضرورة أن تكون الاحتياطات من قبيل الأرباح المتراكمة والدليل على ذلك الاحتياطات الناشئة عن زيادة قيمة أصول الشركة بسبب التضخم وانخفاض قيمة النقود، فهذه الزيادة لا تعتبر أرباحا، ولكنها تشكل عناصر الذمة المالية للشركة.

والرأي الراجح يرى في علاوة الإصدار أنها تعتبر أموالا إضافية لا تدخل في تكوين رأس المال³⁴، وإنما احتياطي خاص، أو هي كما شبهها البعض بأنها رسم للدخول في الشركة³⁵ والاشترك في الاحتياطي والأرباح للسنة المالية الحالية وتلك المنقولة التي لم توزع في السنوات السابقة.

كما سبق ذكره تستغل علاوة الإصدار من أجل تغطية تكاليف زيادة رأس المال، علاوة على ذلك يمكن أن توزع على المساهمين القدامى بقرار صادر عن الجمعية العامة العادية التي تصادق

l'opération, si bien que la société dispose de l'intégralité de l'augmentation nominale du capital. D'autre part, elle permis d'égaliser les droit des actionnaires anciens et nouveaux ».

³²- R. RODIÈRE, *Droit commercial, groupements commerciaux*, Dalloz, 9^{ème} éd., 1977, p. 236, n° 220.

³³- J.- M. de BERMOND de VAULX, *Les droits latents des actionnaires sur les réserves dans les sociétés anonymes*, T. 10, Librairie Sirey, 1965., p. 78 : « ...la justification de cette disposition d'une portée très générale réside dans l'enrichissement que ces sommes procurent aux patrimoines privés qu'elles viennent augmenter ».

³⁴- محسن شفيق، المرجع السابق الذكر، ص. 652، ف. 716، محمد فريد العربي، المرجع السابق الذكر، ص. 362، ف. 350، أنظر أيضا:

Ph. MERLE, *op.cit.*, p. 608, n° 555 : « juridiquement, elle s'analyse comme un supplément d'apport laissé à la libre disposition de la société ».

³⁵- مصطفى كمال طه، وائل أور بندق، أصول القانون التجاري، الأعمال التجارية- التجار- الشركات التجارية- المحل التجاري- الملكية الصناعية، دار الفكر الجامعي، 2006، ص. 520، ف. 362.

على الحسابات السنوية³⁶، ويمكن أيضا ضمها إلى الاحتياطي بأنواعه الثلاث القانوني والنظامي والحر، زيادة على إمكانية ضمها إلى رأس المال ومن ثم يمكن زيادة رأس المال عن طريق ضم علاوة الإصدار³⁷.

إن زيادة رأس المال عن طريق ضم علاوة الإصدار يقتضي إصدار أسهم جديدة لفائدة المساهمين القدامى الذين تقررت العلاوة لفائدتهم دون المساهمين الجدد الذين أُلزموا بدفعها. ومن ثم تكون زيادة رأس المال عن طريق ضم علاوة الإصدار فقط بواسطة إصدار أسهم جديدة ولا يمكن أن يتصور زيادة رأس المال عن طريق ضم علاوة الإصدار بزيادة القيمة الاسمية للأسهم، لأن الأسهم يجب أن تكون جميعها متساوية القيمة الاسمية وبالتالي لا يمكن زيادة القيمة الاسمية لأسهم المساهمين القدامى دون الجدد.

4- زيادة رأس المال عن طريق تحويل الديون أو سندات الاستحقاق إلى أسهم: يتم زيادة رأس المال عن طريق تحويل الديون أو سندات الاستحقاق إلى أسهم بتغيير المركز القانوني لمن صدرت أسهم الزيادة لفائدتهم، من دائنين للشركة إلى مساهمين فيها.

أ- زيادة رأس المال عن طريق تحويل الديون: في هذه الحالة يتم زيادة رأس المال الشركة عن طريق تحويل الديون المترتبة عليها، مهما كان نوعها، كلها أو جزء منها بموافقة أصحاب هذه الديون في الجمعية العامة غير العادية التي تتخذ قرار زيادة رأس المال³⁸. ويجري تسديد قيمة هذه الأسهم التي تمنح للدائنين بالمقاصة نظير ديونهم التي على ذمة الشركة³⁹.

ويتم زيادة رأس المال بهذه الطريقة عندما يراد تغيير المركز القانوني للدائنين إلى مساهمين في الشركة، وذلك يمنحهم أسهما كل بنسبة ديونه. وتلجأ الشركة إلى هذه الطريقة عندما تكون محملة بالديون وتخشى أن يهتز وضعها المالي، فيما لو لجأت إلى الاقتراض لسداد ديونها، أو أنها تخشى أن يحجم المساهمون والجمهور عن الاكتتاب بالأسهم التي ستصدرها. وقد يكون من مصلحة الدائنين أن تستمر الشركة في نشاطها وألا يشهروا إفلاسها لأن الجانب الإيجابي من ذمتها المالية قد لا يكف

³⁶- B. MERCADAL et Ph. JANIN, Mémento pratique Francis Lefebvre, Groupes de sociétés, p. 651, §11627: « ...si l'assemblée décide de la répartir, seuls les actionnaires auront droit à la répartition à l'exclusion de tous les autres ».

³⁷ - المادة 688 من القانون التجاري الجزائري.

³⁸ - في التشريع الأردني تشترط الموافقة الخطية للدائنين حتى تكون عملية زيادة رأس المال عن طريق تحويل الديون صحيحة طبقاً لنص المادة 3/113 من قانون الشركات الأردني.

³⁹ - المادة 297 من القانون المدني.

لسداد ديونهم، وربما يؤدي دخول الدائنين كمساهمين في الشركة إلى تحسين إدارتها وتسييرها وجعلها أكثر فعالية، الأمر الذي ينقذها من الإفلاس، ويؤدي بها إلى الاستقرار المالي، بل وقد تتعداه إلى تحقيق الربح⁴⁰.

ب- زيادة رأس المال عن طريق تحويل سندات الاستحقاق إلى أسهم: قد تحتاج الشركة أثناء حياتها إلى أموال، ويتعذر عليها ذلك إما لعدم رغبة البنوك في إقراضها أو أن معدلات الفائدة التي تتطلبها مرتفعة، فتلجأ إلى الاقتراض من الجمهور بإصدار سندات تمثل مبلغاً من الدين مقابل فائدة ثابتة، يطلق عليها سندات الاستحقاق.

ويمكن أن تتم زيادة رأس مال الشركة عن طريق تحويل سندات الاستحقاق إلى أسهم، قصد التخلص من دين القرض الذي تمثله تلك السندات. ويشترط لصحة التحويل موافقة حامل سند الاستحقاق، فلا تستطيع جماعة حملة سندات الاستحقاق⁴¹ أن تقرر بالأغلبية هذه العملية وتلزم الأقلية بقرارها، فينقلب مركزه القانوني من دائن للشركة إلى مساهم فيها، مما يستوجب موافقته⁴². هذا ويجدر التنبيه إلى ضرورة التفرقة ما بين نوعين من سندات الاستحقاق؛ سندات الاستحقاق البسيطة وسندات الاستحقاق المركبة، وإن كان يعتبر كلا من النوعين دين على الشركة، إلا أن لكل واحد منها إجراءاته الخاصة فيما يتعلق بزيادة رأس مال الشركة، لأن سندات الاستحقاق البسيطة تتبع فيها نفس الإجراءات المتبعة في حالة زيادة رأس المال عن طريق تحويل الديون، أما سندات الاستحقاق المركبة بنوعها؛ سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم⁴³ وسندات الاستحقاق ذات قسيمات الاكتتاب بالأسهم لكل واحد منهما إجراءاته الخاصة فيما يتعلق بزيادة رأس المال⁴⁴.

إن سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم، هي في الأصل سندات استحقاق بسيطة لكن ضمن شروط إصدارها يدرج النص على إمكانية تحول صاحبها من حامل سند استحقاق إلى

40 - فوزي محمد سامي، المرجع السابق الذكر، ص. 386 و387.

41 - فيما يتعلق بجماعة حاملي سندات الاستحقاق أنظر المواد 715 مكرر 88 ق. ت. وما يليها.

42 - محمد فريد العربي، المرجع السابق الذكر، ص. 367، ف. 352.

43 - المادة 715 مكرر 114 وما يليها من القانون التجاري الجزائري.

44 - المادة 715 مكرر 126 وما يليها من القانون التجاري الجزائري.

حامل سهم. وممارسة الحق في التحويل يتم برغبة حامل السند في الفترة أو الفترات التي يحددها عقد الإصدار إذا اشترط ذلك أو في أي وقت إذا لم تحدد فترة أو فترات للتحويل.⁴⁵

فيما يتعلق بسندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم في فترة أو فترات محددة ينبغي على حامل السند الذي يرغب في التحويل أن يتقدم بالاكتمال بالأسهم الجديدة خلال الأجل وحسب الشروط المنصوص عليها في العقد. وعند انقضاء كل موعد اختيار، تعرف الشركة عدد الأسهم الواجب إصدارها لتلبية طلبات التحويل المقدمة من طرف أصحاب سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم. وبناء على ذلك تسعى إلى إتمام عملية زيادة رأس المال.⁴⁶

وفيما يخص سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم في أي وقت، يجوز لأصحابها المطالبة بالتحويل متى يشاءون في الفترة ما بين تاريخ إصدار القرض السندي والاستهلاك النهائي للقرض، وبذلك يكون أجل ممارسة هذا الحق هو مدة القرض.

وتجدر الملاحظة أنه في حالة زيادة رأس المال عن طريق تحويل سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم في أي وقت، يمكن لكل صاحب السند متى شاء المطالبة بالتحويل، وبالتالي لا يعقل أن تطبق نفس الإجراءات والقواعد العامة المتعلقة بزيادة رأس المال لتعقيدها وعدم تناسبها مع هذه الحالة، ومن ثم ينبغي أن تطبق ذات الإجراءات المنصوص عليها في المادة 715 مكرر 128 فقرة 5 الخاصة بسندات الاستحقاق ذات قسيمات الاكتمال، وعليه يثبت مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، ويتحقق، من طلبات تحويل سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم في أي وقت، إما خلال السنة المالية الجارية أو في الشهر الذي يلي السنة المالية التي طلب فيها التحويل، ويدخل التعديلات الضرورية على القانون الأساسي للشركة المتعلقة بمبلغ رأس المال وعدد الأسهم.

ويكون للأسهم التي يحصل عليها حملة حملة سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم، في حالة إبداء الرغبة في التحويل، حق في الأرباح المدفوعة بعنوان السنة المالية التي طلب فيها التحويل.⁴⁷

45 - المادة 715 مكرر 118 ف. 2 وما يليها من القانون التجاري الجزائري.

46 - المادة 715 مكرر 124 ف. 1 من القانون التجاري الجزائري.

47 - المادة 715 مكرر 124 ف. 2 من القانون التجاري الجزائري.

أما سندات الاستحقاق ذات قسيمات الاكتتاب بالأسهم هي سندات استحقاق عادية مرتبط بها قسيمات تمنح لحاملها الحق في الاكتتاب بالأسهم التي ستصدر، بمبلغ أو عدة مبالغ حسب الشروط والأجال المحددة في عقد الإصدار⁴⁸، حيث يتقدم أصحاب قسيمات الاكتتاب لدى الشركة المصدرة للأسهم من أجل ممارسة حقهم في الاكتتاب.

ويترتب على الاكتتاب بالقسيمات نفس النتيجة المترتبة عن تحويل سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم، المتمثلة في زيادة رأس المال، التي تتم عن طريق دفع مبلغ الاكتتاب - المحدد سعره في العقد- المرفق ببطاقة الاكتتاب. وبعد عملية الاكتتاب، يثبت مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، العدد والمبلغ الاسمي للأسهم، ويدخل التعديلات الضرورية على القانون الأساسي للشركة، خلال السنة المالية الجارية، أو في أجل أقصاه شهر من السنة المالية التالية.

4. الخاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن عملية زيادة رأسمال شركة المساهمة تعتبر ذات فائدة وأهمية بالنسبة للشركة على أساس أنه يؤدي إلى زيادة ائتمائها وتقويته إذا تمت العملية مثلاً عن طريق الأموال النقدية أو العينية أو ضم الاحتياطي أو الأرباح أو علاوة الإصدار، كما قد يؤدي إلى إنقاص ديون الشركة كما لو تمت العملية عن طريق تحويل الديون أو سندات الاستحقاق إلى أسهم. إضافة على ذلك، فإن عملية زيادة رأسمال الشركة تزيد من الضمان العام للدائنين الأمر الذي يزيد من فرص استيفائهم لديونهم، ناهيك عن أنه يعتبر وسيلة من وسائل سداد الديون التي على الشركة، فيما لو تمت عملية الزيادة عن طريق تحويل الديون أو سندات الاستحقاق إلى أسهم. وفيما يخص الأسباب التي تدفع شركة المساهمة إلى زيادة رأسمالها، فإنها متعددة ومختلفة، حسب الظروف الاقتصادية للشركة؛ فقد تلجأ الشركة لهذه العملية بسبب سوء تقدير المساهمين لرأسمالها عند تأسيسها، أو من أجل توسيع نشاط الشركة أو إعادة تكون رأس المال نتيجة الخسائر التي تكون قد منية بها الشركة، أو من أجل سداد الديون التي تكون في ذمتها، أو بغية دفع مطالبة المساهمين بالحصول على الاحتياطي، كما قد يكون لتلبية رغبة المساهمين بالحصول على أسهم بدلا من الحصول على أرباح، وقد يكون من أجل تجنب الآثار المترتبة على التضخم.

48 - المادة 715 مكرر 126 وما يليها من القانون التجاري الجزائري.

ونتيجة لتعدد أسباب زيادة رأسمال شركة المساهمة تتعدد طرق ووسائل تحقيق هذه العملية؛ بين ما إذا تمت عن طريق التمويل الخارجي ويكون ذلك إما عن طريق الأموال النقدية أو عن طريق الأموال العينية. وبين ما إذا تمت عملية الزيادة عن طريق التمويل الداخلي أو الذاتي التي تتم عن طريق ضم الاحتياطي، أو عن طريق ضم الأرباح، أو عن طريق ضم علاوة الإصدار، أو عن طريق تحويل الديون أو سندات الاستحقاق إلى أسهم.

وعليه تعتبر عملية زيادة رأسمال شركة المساهمة في كثير من الحالات وسيلة من وسائل التمويل الداخلي أو الذاتي التي تلجأ إليها شركة المساهمة معتمدة على قدراتها الذاتية، التي قد تستغني بها عن البحث عن مصادر خارجية لتمويلها.

5. قائمة المراجع:

أولاً: المؤلفات باللغة العربية:

- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المغفلة، الأسهم، ج. 8، منشورات الحلبي الحقوقية (لبنان)، 2004.
- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، ج. 7، تأسيس الشركة المغفلة، منشورات الحلبي الحقوقية (لبنان)، 2000.
- فوزي محمد سامي، الشركات التجارية، الأحكام العامة والخاصة- دراسة مقارنة، دار الثقافة (الأردن)، 2005، ص. 379.
- محسن شفيق، الوسيط في شرح القانون التجاري المصري، دار النهضة العربية (مصر)، ج. 1، 1999.
- محمد فريد العربي، الشركات التجارية، المشروع التجاري بين وحدة الإطار القانوني وتعدد الأشكال، دار الجامعة الجديدة (مصر)، 2003.
- مصطفى كمال طه، وائل أور بندق، أصول القانون التجاري، الأعمال التجارية- التجار- الشركات التجارية- المحل التجاري- الملكية الصناعية، دار الفكر الجامعي (مصر)، 2006.
- نغم حنا رؤوف نونيس، النظام القانوني لزيادة رأس مال الشركة المساهمة، دار الثقافة القانونية (مصر)، 2002.

ثانيا : المؤلفات باللغة الأجنبية

- J.- M. de BERMOND de VAULX, *Les droits latents des actionnaires sur les réserves dans les sociétés anonymes*, T. 10, Librairie Sirey, 1965
- B. MERCADAL et Ph. JANIN, *Mémento pratique Francis Lefebvre, Groupes de sociétés*, 2002.
- M. COZIAN, A. VIANDIER et Fl. DEBOISSY, *Droit des sociétés*, Litec, 12^{ème} éd., 2000,
- Ph. MERLE, *Droit commercial- sociétés commerciales*, DALLOZ, 12^{ème} éd
- A. MOREAU, *La société anonyme, traité pratique*, T. 1, 2^{ème} éd., 1955
- G. RIPERT et R. ROBLOT par M. GERMAIN, *Traité de droit commercial*, T. 1, Vol. 2, *Les sociétés commerciales*, L.G.D.J., 18 éd., 2002
- R. RODIÈRE, *Droit commercial, groupements commerciaux*, Dalloz, 9^{ème} éd., 1977

ثالثا : القوانين والنصوص القانونية

– القانون التجاري الجزائري المعدل والمتمم

- Code de commerce Français modifier et complété